

المحكمة العليا الأمريكية تلغي حكماً فرض قيوداً على تناول حبوب الإجهاض



واشنطن - (أ ف ب)

كرّست المحكمة العليا الأمريكية، الخميس، حقّ النساء في الحصول على عقار ميفيبريستون بإلغائها حكماً أصدرته محكمة استئناف وفرضت بموجبه سلسلة قيود على هذا الدواء المستخدم في غالبية حالات الإجهاض في الولايات المتحدة.

وفي قرار صدر بإجماع أعضائها التسعة وغالبيتهم من المحافظين، قضت المحكمة العليا بانتفاء صفة المدّعين، وهم أطباء ومنظمات مناهضة للإجهاض، معتبرة أن هؤلاء لا مصلحة لهم في هذه الدعوى وبالتالي لا حق لهم بالتقاضي. وألغت المحكمة العليا بعد ذلك الحكم الصادر عن محكمة استئناف والذي سبق لها وأن علّقت تنفيذه. وفي 2023 أصدرت محكمة استئناف قضاتها من المحافظين المتشددين قراراً أعادت فيه فرض العديد من القيود أمام حصول النساء على عقار ميفيبريستون، بعد أن كانت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية «إف دي إيه» قد ألغت هذه القيود في 2016.

وفي قرارهم قال قضاة المحكمة العليا إن «المدعين لم يبرهنوا أن تخفيف قواعد إدارة الغذاء والدواء يمكن أن يضر بهم».

وأضاف القرار الذي كتبه نيابة عن زملائه القاضي بريت كافانو أنه «لهذا السبب، فإن المحاكم الفيدرالية ليست الطريق المناسب للرد على مخاوف المدعين بشأن إجراءات إدارة الغذاء والدواء». وأوضح القرار أن بإمكان المدعين مراجعة السلطتين التنفيذيتين أو التشريعية للاعتراض على إجراءات الوكالة الفيدرالية المولجة لتنظيم قطاع الدواء والغذاء في البلاد. وسارع الرئيس جو بايدن إلى الترحيب بالقرار، معتبراً في الوقت نفسه أنه لا يغيّر واقع أن «النضال» من أجل الحق في الإجهاض «مستمر». وقال الرئيس الديمقراطي في بيان إن «هذا لا يغيّر واقع أن حق المرأة في الحصول على العلاج الذي تحتاج إليه مهدد، إن لم يكن مستحيلاً، في العديد من الولايات»، والحقوق الإنجابية هي إحدى القضايا الرئيسية في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وفي قرار تاريخي أصدرته في 2022، ألغت المحكمة الأمريكية العليا الحق الفيدرالي في الإجهاض. والقرار الذي تخلّى عن حكم «رو ضد ويد» التاريخي، ترك لكل ولاية أن تحدد حقوق الإجهاض لديها. وعلى الإثر. فرضت بعض الولايات المحافظة التي يحكمها الجمهوريون حظراً كاملاً تقريباً على الإجهاض.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.